ISSN : 2543-3938 - EISSN : 2602-7771

قيم ما بعد الحداثة ودورها في تغذية السلوك الإجرامي

Postmodern values and their role in feeding criminal behavior

حاجي سعيدة

جامعة باجي مختار_ عنابة (الجزائر)، *مخبر البحث: التربية والانحراف والجريمة*

saida.hadji@univ-annaba.org

تاريخ الاستلام: 15/ 01/ 2022 **تاريخ القبول**:08/ 05/ 2022 **تاريخ النشر**: 14/ 06/ 2022

ملخص:

كون الحداثة هي حركة انفصال عن كل المتغيرات والموروثات السلبية التي لها جذور في التراث، ونقطة انفصال بين قيم السلف وترك المرجعية للعقل،فإنه لا يمكن فهم الحداثة إلا إذا كنا نؤمن أن الإنسان ليس نمطا واحدا فلكل بيئته ولكل زمان ظروفه ونظمه وأساليبه، فالإنسان يتفاعل مع واقعه تبعا لحاجاته المتغيرة التي تدفعه إلى إتباع قيم المجتمع أو إنتاج قيم جديدة، كونها مقياس ومعيار السلوك المرغوب وغير المرغوب، لذلك سعت الدراسة إلى إبراز تأثير التغير في القيم ودوره في إنتاج السلوك الإجرامي وزيادة معدلات الجريمة، حيث استمدت هذه الدراسة أهميتها من خلال ربط الجريمة في السنوات الأخيرة بتدني مستوى القيم وتفككها وتحلل العلاقات الاجتماعية.

وفي دراستنا الميدانية حرصنا على إظهار ارتفاع وتزايد الجرائم خلال السنوات الأخيرة في الوسط الحضري، ومدى تأثر قيم الأفراد مرتكبي الجرائم ودافعيتهم نحو الجريمة وتخلصهم من القيم المجتمعية السائدة.

الكلمات المفتاحية:الحداثة؛ التغير؛ السلوك الإجرامي؛ القيم؛ قيم ما بعد الحداثة.

***

Abstract:

Since modernity is a movement of separation from all negative variables and legacies that have roots in heritage, and a point of separation between the values of the ancestor and leaving the reference to the mind, modernity cannot be understood unless we believe that man is not a single style, every environment has its own conditions, systems and methods, man interacts with his reality According to his changing needs that drive him to follow the values of society or produce new ones, measure and standard of desirable and undesirable behavior.

Therefore, the study sought to highlight the impact of the change in values and its role in producing criminal behavior and increasing crime rates, as this study derived its importance by linking crime in recent years with a decrease in the level of values and the disintegration of social relations.

In our field studies, we have tried to show the relationship between high crime in recent years in the urban environment and the lack of community values among criminals

Keywords:*criminal behavior; modernity; the change; Postmodern values; Value.*

I. مقدمة

تمثل القيم الجانب المؤثر في الثقافة والذي يحدد سلوك الإنسان وتفكيره، وهو موضوع الرغبة الإنسانية والتقدير، وتشمل كل الموضوعات والظروف والمبادئ التي أصبحت ذات معنى خلال تجربة الإنسان الطويلة، وقد تكون القيم إيجابية أو سلبية، وتقيم أسس المرغوب وغير المرغوب، كونها تعبر عن كل الأفكار المتعلقة بالأهمية النسبية للأشياء وتقوم بوظيفة ربط أجزاء المجتمع بعضها بالأخر.

ورغم أن القيم تتميز بالمحلية فهي اليوم لم تعد كذلك كون العالم تلاشت فيه الحدود والمسافات وأصبح لكل حدث معاصر انعكاسات مباشرة على العالم، مما سهل الاحتكاك والتطبع، وأصبح التقليد والمحاكاة لا يقتصر على المشاهدة من بعيد، بل أصبح مشاركة مباشرة للممارسات الثقافية والاجتماعية، مما دفع الإنسان إلى التخلي تدريجيا عن محليته، وازداد إحساسه بأنه جزء من عالم أعم وأشمل، تتناقض فيه منظومة القيم وتتكون خلاله اتجاهات جديدة أمام إخفاق المؤسسات الإجتماعية والتربوية عن مواكبة التغير، مما خلق طفرة في النسق القيمي ولدت صراع بين القيم الموروثة والقيم الدخيلة، وأصبح الفرد يتخبط بين الثبات والتغير، وفي هذا الصراع فقد الإنسان القدرة على التحكم في سلوكه، فاتجه دون وعي منه نحو التمرد على المعايير المجتمعية والقيم الأخلاقية بممارسة سلوكا منحرفا، وهذا ما يجعلنا نطرح تساؤلا محوريا : **كيف يساهم التغير في القيمي في إنتاج السلوك الإجرامي لدى الفرد؟**

وقد اعتمدنا **المنهج الوصفي التحليلي** باعتباره أكثر ملائمة لدراسة مثل هذه المواضيع فقد فرضت مشكلة البحث أسلوبالوصف والتحليل حيث وجدنا فيه ما يساعدنا للكشف عن جوانب المشكلة وتحليل أجزائها.

من أجل الحصول على نتائج عملية يتم تفسيرها بطريقه موضوعية بما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة، وللوصول إلى الأهداف المتمثلة في:

تسليط الضوء على أسباب السلوك الإنحرافي والإجرامي في ظل التغير الحاصل على مستوى القيم ومعرفة مدى إرتباطه بموجة الحداثة وتبعاتها.

أولا: ظهور قيم ما بعد الحداثة

يظهر التغير في القيم من خلال السلوكيات والممارسات التي يجسدها الفرد داخل بيئته الاجتماعية، سواء كان التغير القيمي إيجابي فتكون السلوكيات مقبولة من طرف المجتمع أو سلبي فيرفضها المجتمع، وقد يجرمها أيضا (464؛ إحسان محمد، 2008)، كما أن غياب دور القيم في ضبط سلوك الفرد وتهذيب أخلاقه وتحسين أرائه يعود إلى اختلال سلم ترتيبها، وسيادة قيم الحداثة على القيم الأصيلة ، وعجز البيئات الاجتماعية كالأسرة والمدرسة أمام مقاومة التغير، والتكيف مع مستجدات النمو الحضري والعولمة الذي أنقص من عملية الوعي وتمييز القيم السلبية عن القيم الإيجابية التي بدورها تدفع الفرد إلى أنتاج سلوك يحيد عن قيم المجتمع، وهذا السلوك المنحرف يتجسد في الواقع على شكل سلوك إجرامي نتيجة لتبني الأفراد قيم جديدة ومكتسبة.

1. اختلال سلم القيم المركزية وسيادة القيم المادية

إن سيطرة النواحي المادية على الأفراد نتيجة للتغيرات السريعة وانتشار الكثير من القيم والأفكار التي تؤكد التعلق بالمادة وحب الرفاهية، دون التأكيد على شرعية وسائل الحصول عليها أو حسن استغلالها

لمصلحة الفرد والمجتمع، جعلت بعض الأفراد يهتمون بالمظاهر المادية على حساب الكثير من القيم الدينية والأخلاقية،وهذا ما ساهم في تغير ترتيب القيم بالنسبة للأفراد وأهميتها كموجهات لسلوكهم.

يرى **بيري"** أن صفتي الدينامية والتغير ملازمتان لاهتمام الشخص بالأشياء، ومن ثم للقيم نفسها بحيث أن أي تغير في الاهتمام يؤدي إلى تغير القيمة، أي يمكن تغيير قيم الأشخاص أو خلق قيم جديدة لمإذا غيرنا موضوعات اهتمامهم وأدخلنا في حياتهم موضوعات جديدة تؤثر على أفكارهم واتجاهاتهم(حميد خروف وأخرون، 1999، صفحة 63).

2. الاختراق القيمي في ظل العولمة

تعرف العولمة في المجال الثقافي بالثقافة العالمية فالعولمة في هذا المجال تنحو إلى فرض أنماط ثقافية (سيطرة وتصدير الثقافة الغربية الرأسمالية) من خلال تدفق معارفها وتقنياتها ومنتوجاتها الاستهلاكية التي تعني في النهاية سيادة الحضارة الغربية (خالد حامد، 2012، صفحة 171)، فالإشكالية المقلقة اليوم، هي الصراع القوي والدائم بين المبادئ والقيم وبين الدخيل على هذه القيم، فهذا الدخيل يكاد يزعزع قيم الناس،وما يحملونه من مصداقية المبادئ، لأن الغرب دائما يملك قوة تأثيرية، فهو يسيطر على الكثير من المنافذ الإعلامية تحت شعار العولمة، التي عبرها يتسلل إلى مشاعر وأحاسيس الناس.

3. ترسخ القيم الفردية:(قيم التحرر)

يقول **فكتور فرانكل** في كتابه **المعنى"** أن ما يحث الفرد على الفردانية والتحرر من القيم والمعايير هو انهزامه نحو الذات وسعيه نحو إسعادها حتى لو على حساب كسر قواعد وقوانين المجتمع من خلال الانحراف وارتكاب الجريمة، ومن أسباب هذا الانسلاخ القيمي هو :افتقار الفرد للمعايير الاجتماعية الضابطة لسلوكه كونها لم تعد تحض بالاحترام ، غرق القيم الأخلاقية والمجتمعية في خضم الرغبات الشخصية الباحثة عن الإشباع بأية وسيلة ، تفرد الذات والإحساس بالدونية تارة وبالتعالي تارة أخرى، اتساع الهوة بين الأهداف الفردية والجماعية، الانقطاع عن ممارسة العادات والتقاليد المجتمعية المتوارثة بسبب موجة التحضر والتمدن التي عمت المجتمع(فيكتور فرانكل، 1982، صفحة 29).

فيما نادت نظرية " **التفكك الاجتماعي** بأن أي تفكك في نطاق الجماعة في المجتمع ينعكس تأثيره على العادات والتقاليد والنظم الاجتماعية، بحيث يحول الأمر دون تحقيق الانسجام مع السلوك الاجتماعي.

وظهر تأثير مفهوم اللامعيارية الذي ارتبط بدوركايم **Anomie** ومفهوم **Normlessness**، والذي ارتكز على أن التطور الاقتصادي السريع، والتغيرات الاجتماعية تزيد من مستوى الانحراف والاختلال بين المجموعات المنحرفة في المجتمع وفق الأنماط القيمية السائدة (هربرت ديفيد، 2001، صفحة 49).

4. التقليد: (المغلوب مولع بتقليد الغالب)

يقول ابن خلدون في مقدمته "إن المغلوب مولع أبدا بالاقتداء بالغالب في شعاره، وزيه، ونحلته، وسائر أحواله وعوائده، والسبب في ذلك أن النفس أبدا تعتقد الكمال فيمن غلبها وانقادت إليه وانتحلت جميع مذاهب الغالب، وتشهت به، وذلك هو الاقتداء " أي التقليد " وترى المغلوب يتشبه أبدا بالغالب في ملبسه ومركبه وسلاحه بل وفي سائر أحواله (عبد الرحمان إبن خلدون، 2004، صفحة 283).

والغريب في) مشكلة التقليد) أنها في مظهرها وكيفية تطورها وتعدد أشكالها تختلف في وقع مراحلها في مجتمعنا العربي رغم أن الظاهرة واحدة واليوم وفي عصر الانفتاح على كل الثقافات أصبح التقليد للسلوكيات

الإنحرافية كتعاطي المخدرات والتباهي بالعلاقات الجنسية وغير الشرعية وجرائم القتل والاغتصاب بسبب الغزو الثقافي والإعلامي.

5. التغير في منظومة القيم الدينية: (الدين مجرد طقوس فارغة من أي محتوى أخلاقي)

يعتبر الدين من الضوابط الاجتماعية القوية المسيرة للسلوك الأخلاقي لما يلعبه من دور لضمان الانصياع والتمثل للمعايير الاجتماعية والأخلاقية من خلال القيم الدينية، حيث يرى **روبيرت مرتون** في كتابه **النظرية الاجتماعية والبنية الاجتماعية** " أن من أهم وظائف الدين ضبط السلوك الإنساني والاجتماعي، فالدين يقوي المشاعر و العواطف بين المجتمع ويوحدها (لخضر زرارة، 2014، صفحة 162)، يقول **مالك بن نبي في كتابه ميلاد مجتمع** " أن الدين يخلق نظاما اجتماعيا يستحيل فيه الفرد إلى أفراد كثيرين من خلال العلاقات الاجتماعية، وكلما ضعفت العلاقة الدينية ضعفت بدورها العلاقات، ومن هنا تزداد درجة الفراغ الاجتماعي بين الأفراد في محيطهم (مالك بن نبي، 1982، صفحة 57).

إن السبب الأساسي في التغير القيمي والانحدار إلى ارتكاب الجريمة أساسه هو ذلك المحتوى الفارغ للدين في أذهان الفرد، وغياب الوازع الديني والانسلاخ من المعايير والقيم الأخلاقية الدينية.

فالحضارات بصفتها هدفا لأي تغيير اجتماعي تقوم على الدين بوصفه عاملا أساسيا في تركيبها ولإقامتها على خلاف المذاهب المادية التي تجعله عارضا في تاريخ الثقافة الإنسانية، فسقوط المجتمعات وتدهورها في مسيرة الدورة الحضارية كان نتيجة لغياب الوظيفة الاجتماعية للدين إذ أن البناء في أي مجتمع لا يقوى على البقاء بمقومات الفن والعلم والعقل فحسب بل بالروح أيضا، فالعلاقة الروحية بين المعبود والانسان هي التي توجد العلاقة الاجتماعية، فالجانب الغيبي للدين هو الذي يوفر المبررات ويوجد الإرادة الجماعية، لابد من تلازم القيم الأخلاقية بالجانب الاجتماعي يؤدي إلى انهيار المجتمع وتدهوره (ملوكي، 2012، صفحة 339)

إن سقوط المجتمعات وتدهورها في مسيرة الدورة الحضارية كان نتيجة لغياب الوظيفة الاجتماعية للدين ، حيث أن البناء الاجتماعي لأي مجتمع لا يقوى على مقومات العلم والعقل والفن فحسب، بل بالروح أيضا، والروح مرتبطة أساسا بغذاء أساسي ألا وهو الدين، فالعلاقة الروحية بين المعبود والإنسان تتجاوز العلاقة الثنائية لتتجاوز إلى الشبكة الروحية التي تربط نفس المجتمع، كونه يحمل نفس المبادئ والقواعد الدينية، لان الجانب الغيبي للدين يوفر المبررات لتوحيد الإرادة الجماعية، فلابد من تلازم القيم الأخلاقية مع القيم الاجتماعية، لان أي خلل في التوازن الديني الاجتماعي والأخلاقي يؤدي انهيار المجتمع وانحداره نحو الانحراف والجريمة

6. الصراع القيمي ونمو ظاهرة المدنية:

يرتكز مجتمع المدينة في بناءه على المنظومة القيمية لأفراد المجتمع، التي تمثل عنصر رئيسي في البناء والنسق الاجتماعي، ولها دور في التركيب والحفاظ على توازن واستقرار البناء ، أما بالنسبة للتحضر فهو مرتبط بنمو المدينة، حيث يرى البعض أن مشكلة الصراع القيمي لدى المجتمع وبخاصة الشباب تزداد حدة مع النمو الحضري المتزايد، ، حيث يرى بعض العلماء الاجتماعيين أن التفكك الحاصل في المجتمعات الحضرية يؤدي إلى ضعف الضبط الاجتماعي فتقل بذلك سلطة المجتمع ويتجه الفرد إلى التمرد وعدم مراعاة العادات والتقاليد وينقص اعتباره للأخرين (محمد عبد الفتاح محمد، 1996، صفحة 125).

يرى **جورج زيمل** ممثل **المدرسة الألمانية"** أنه يمكن وصف المدن بالاعتماد على النماذج المثالية، على أن تكون عناصر الوصف سيكولوجية أكثر منها بنائية، لكون الفرد يعيش حالة ضياع نظرا لتعدد جوانب

الحياة في المدينة، وهي الحالة النفسية التي تجعل الناس يبتعدون عن الاستجابة العاطفية كالولاء للجماعة، مما يجعل العلاقة (الفرد- الجماعة)، (الإنسان والبيئة)، علاقة جزئية انفصالية (أمينة كرابية، 2017، صفحة 96).

يؤكد التصور السلوكي والنمو الحضري على خبرة الأفراد على مر الزمن من حيث أنماط السلوك والتفاعل، ومن ثم ينظر للمدينة هنا على أنها طريقة حياة أو نسق معين من قيم ومعايير السلوك وأنماط التفاعل والعلاقات الاجتماعية التي ترتبط بسياق زمني ومكاني، ينتقل خلالها المجتمع ويتطور ليتميز في النهاية بانقسامية الأدوار، وتعددية الانتماءات، وسيطرة العلاقات السطحية الثانوية وضعف علاقات المواجهة المباشرة، وغلبة العقل والمصلحة على العواطف، يعني انتقال إلى نموذج أكثر رشادة وعقلانية للفعل الاجتماعي والتفاعل، هذا النموذج الذي ارتبط وصفه باستخدام مصطلحات الاغتراب واللامعيارية والهامشية وغيرها(السيد، 2017، صفحة 101).

ثانيا: عجز البيئة الاجتماعية على تشكيل البنية الثقافية القويمة

1. التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة

بإعتبار الأسرة هي النواة الأساسية للمجتمع، والنسخة المصغرة عنه في مخيلة كل فرد، كما تشكل الأرضية الأساسية لتكوين الإنسان، لهذا تحتم عليها توجيه سلوك أفرادها كونها الوعاء المملوء بالأفكار والاتجاهات والعادات والقيم والدين والثقافة بأوسع صورها (محمد الجوهري وأخرون ، 1995)، ومن هذا المنطلق أرجع العديد من الباحثين على أن ظهور السلوك السيئ عند الطفل راجع إلى فشل عملية هامة في حياته وهي عملية التطبيع الاجتماعي أو التنشئة الاجتماعية.

فالتنشئة الاجتماعية خطوة هامة وأساسية، وفي هذا الصدد يرى **تالكوتبارسونز** "أن الوالدين أثناء تفاعلهما مع الطفل لا يقومان بأدوارهما الشخصية، بل يؤديان أدوارا ينظمها المجتمع، كما لا يحكم سلوكهما قيم شخصية، بل يمثلان قيم المجتمع السائدة أثناء تفاعلهما مع الطفل(محمد فاروق العدلي، 1984، صفحة 30).

فقد تصبح الأسرة التي لم تتمكن من انتهاج الأسس القويمة في التربية، والإصلاح للجيل الجديد، السبب الأساسي لانحراف الطفل وارتكاب الأفعال الإجرامية (إحسان محمد ، 2008، صفحة 164)، كون الطفل لم يتلقى تربية قويمة ولم يأخذ القيم الفاضلة التي توجه سلوكه، والتي تنبثق أساسا من ثقافة المجتمع التي تتكون من القيم الدينية والمجتمعية السوية.

إن الأسرة هي النظام الأساسي في المجتمع الذي يقوم بعملية التنشئة الاجتماعية فهي تقوم بدور هام في تكوين شخصية الطفل وتحديد المعالم الأساسية لسلوكياته المستقبلية، فلا يجد أمامه مفرا من أن يتشبع وهو لا يزال في مراحل تكوينه البدائية بكل ما تقدمه الأسرة له، و عليه فالأسرة مسؤولية كبرى في تقرير النماذج السلوكية التي يبدو عليها الطفل في كبره فلا شك أن شخصية الإنسان و فكرته عن هذا العالم، وما يكتسبه من تقاليد وعادات وقيم ومعايير للسلوك إنما هي نتاج لما يتلقاه الطفل في أسرته من يوم ميلاده، و لذا اهتم الباحثون و العلماء بتتبع أسباب الانحراف وعوامله في إطار نمو الشخص فقاموا بدراسة الشخصية وأبعادها المختلفة، وطريقة المعاملة في الصغر ابتداء من الطفولة المبكرة حتى سن الرشد، وأيضا دراسة العلاقة بين ما يحدث داخل الأسرة من مشاجرات وصراعات وتصدعات وبين انحراف وجنوح الأحداث، فإن كان يسود الأسرة جو صالح نشأ الأولاد على نهج قويم وسلوك رشيد والعكس إن كان هذا الجو مفعما بالاعوجاج حيث ينشأ الأطفال المنحرفين أو قابلين للتعرض للانحراف في أي وقت، لذا فعوامل الانحراف

داخل الأسرة كثيرة وعديدة يمكن إرجاعها إلى نوع العلاقات بين الوالدين والطفل أو بين الإخوة والطفل، أو إلى التصدع والتفكك الأسري، وكذا إلى الضغوط الخارجية التي تتعرض لها الأسرة كالضغوط الاقتصادي **(بقادة، أثر الوسط الاجتماعي في جنوح الأحداث، 2008، صفحة 22)**

1.1. المقوم الاجتماعي:

تحتاج الأسرة إلى شبكة من العلاقات الاجتماعية السليمة المبنية على الحب والتعاون والرحمة والتفاهم مع أبناءها، حيث يتضح ذلك في نجاح الحياة الأسرية بانسجام العلاقات والروابط الاجتماعية واستقرار الجو الأسري، فالحياة الأسرية تقوم على أساس احترام متبادل والتوفيق في أداء الأدوار الزوجية من ناحية الإشباع الجنسي والعاطفة والرعاية وعلاقات الصداقة والديمقراطية والمشاركة في السلطة وتقسيم العمل.

وتحتاج الأسرة للاحتفاظ بتكيف الحياة الأسرية واستمرارها إلى الاعتبارات التالية:

- ضرورة المرونة والتكيف مع التغيرات الاجتماعية الحاصلة.
- تكوين شبكة من العلاقات الاجتماعية مع مختلف القوى الاجتماعية الدينية والثقافية والسياسية والاقتصادية.
- أن تكون متماشية مع الروابط الفطرية الأساسية لكل من الرجل و المرأة والطفل، ومن هنا تتضح أهمية المرونة والخضوع بين الزوجين، في مواجهة المشكلات التي تصادف الحياة الأسرية والتوفيق بين وجهات النظر المختلفة وإعطاء حق للأبناء في اتخاذ بعض القرارات التي تخصهم دون إهمال التوجيه والمتابعة والنصح، وعدم إثارة المتاعب بين الزوجين أو للأبناء وتقبل التعامل مع الآخرين والمشاركة في المسؤوليات والواجبات.

2.1. المقوم الديني:

تلعب القيم الدينية دورا كبيرا في استقرار الحياة الأسرية حيث تمثل الرابطة الأساسية والمنهاج الذي يسير عليه الأفراد ويتحكم في تصرفاتهم وسلوكياتهم المختلفة، فكلما كانت الروابط الدينية وثيقة كلما كانت التصرفات وسلوكيات الأفراد متزنة ومتماشية مع العرف والقانون والقيم الدينية، أي أن القيم الدينية توفر لأفراد الأسرة التماسك والتكافل من خلال ما تدعو إليه من التزام بالأخلاق والقيم عند التعامل مع الآخرين أو فيما بينهم.

2. البيئة المدرسية

إن المدرسة مؤسسة تربوية نظامية مسؤولة عن توفير بيئة تربوية، تهدف إلى تنمية شخصية الطفل والمراهق من جميع جوانبه الجسمية والعقلية والنفسية والانفعالية والاجتماعية على نحو متكامل، ومساعدته على الاندماج في مجتمعه الكبير والتكيف معه، وهي حلقة وصل مهمة بين البيت والمجتمع مكملة لتربية الأسرة، وعليه فالوسط المدرسي لا يدفع بذاته إلى الانحراف بل على العكس فإنه يؤدي وظيفة تعليمية وتربوية تحول عن ارتكاب الحدث لأي سلوك انحرافي، مع ذلك فقد لا يروق لبعض الصغار التواجد في المدرسة فلا يتكيف فيها ولا يتأقلم، مما يدفع به إلى سلوك سبيل الانحراف، ويرجع انعدام التكيف والتأقلم في المجتمع المدرسي إلى أحد من العوامل الثلاثة: إما فشل المدرسة بنظامها الصارم والغير ملائم في تسجيل اندماج التلميذ،أو فشل المدرس في أداء واجبه من خلال أسلوبه الغير المناسب مع التلميذ، أو فشل التلميذ ذاته في الدراسة لأي سبب من الأسباب، حيث تأخذ المدرسة جانبا كبيرا من يوم الطفل ويكون خلالها في

حالة تأثر بسلوك رفاقه إما إيجابيا أو سلبيا (لخضر زرارة، 2014، صفحة 162)، وما يثير الخوف اليوم هو محاولة الطفل تقليد سلوكيات غير اجتماعية كالكلام البذيء والتنمر والعنف وتعاطي المخدرات والمتاجرة فيها، ويخطو بذلك خطوات كبيرة نحو سلوك طريق الانحراف والجريمة ، "وربط **نظرية Shaw and Mckay الانتقال الاجتماعي** إلى أن أسباب الجريمة تعزى إلى انتقال القيم الإجرامية بالمخالطة مع المجرمين في البيئة، فيما وصف Mathew مجموعات ما يسمى Rookeries في مدينة لندن بأنهم أطفال ولدو وتربو على العمل الإجرامي، الذي انتقل إليهم عبر الزمان والمكان ، كما استند ساذرلاند في نظريته عن المخالطة التفاضلية على فكرة السلوك الإجرامي سلوك مكتسب للقيم والوسائل عن طريق مخالطة المجرمين (هربرت ديفيد، 2001، صفحة 49).

تؤدي جماعة الرفاق دورا بارزا في التأثير على أفرادها بسبب أنها تنشأ في مرحلة حاسمة من النمو الاجتماعي لشخصية الطفل أين يكون الطفل يبحث عن ذاته خارج الأسرة، فتكون بذلك جماعة الرفاق البديل المناسب لاحتضان الطفل وتمكينه من إرادته وحريته، وقد أثبتت الدراسات أن سلوك الفرد يتأثر بشكل كبير بسلوك أقرانه في الجماعة حتى أن رأي الطفل يرتبط بالوضعية الاجتماعية لمحيط جماعة الرفاق، وأن تأثير جماعة الرفاق لا يقتصر على مرحلة الطفولة فحسب، وانما يستمر معه في مختلف مراحل حياته.

الدراسة الميدانية

جدول1: التغير في معدل الجريمة خلال السنوات الأخيرة

الجرائم / السنوات	عدد القضايا					
	2015	2016	2017	2018	2019	2020
تجارة وتعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية	280	274	375	294	270	532
الإعتداء على الممتلكات جميع أنواع السرقات	2035	2498	2610	2557	2669	2483
الإعتداءات والمشاجرات	2452	2438	2186	2164	2185	2690
الجرائم الاقتصادية و المالية (الإختلاس)	297	228	296	348	259	338
جرائم ضد الأسرة و الآداب العامة	131	117	142	185	159	198
جرائم ضد الشيء العمومي	270	300	61	375	377	505
الجرائم المعلوماتية	22	42	61	89	136	150
المجموع	5487	5897	5731	6012	6055	6896

Activer Windows

المصدر: خلية الإعلام بالأمن الولائي تبسة 2020

الشكل رقم1: أعمدة بيانية تمثل معدل الجريمة خلال الخمس سنوات الأخير

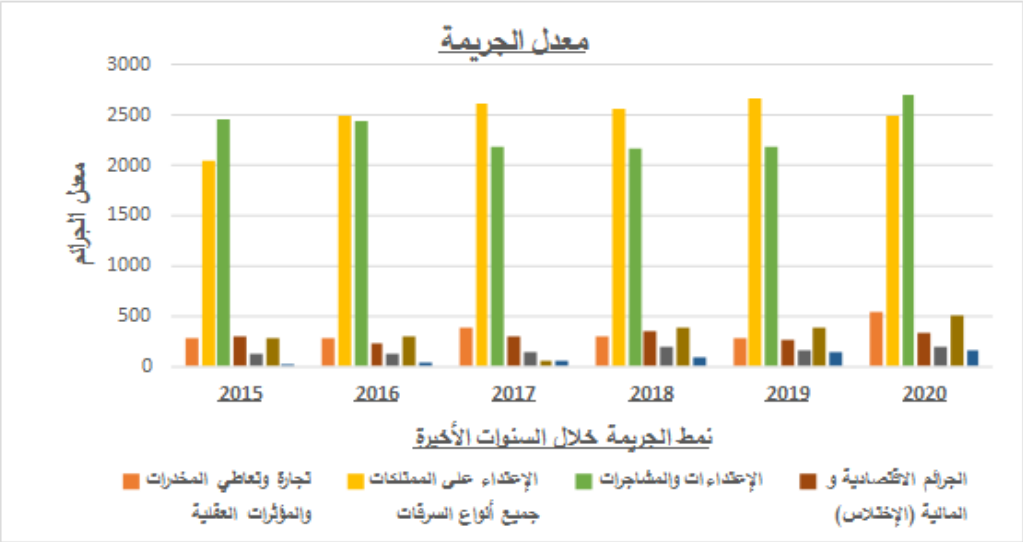

المصدر: إعداد الباحثة /2020

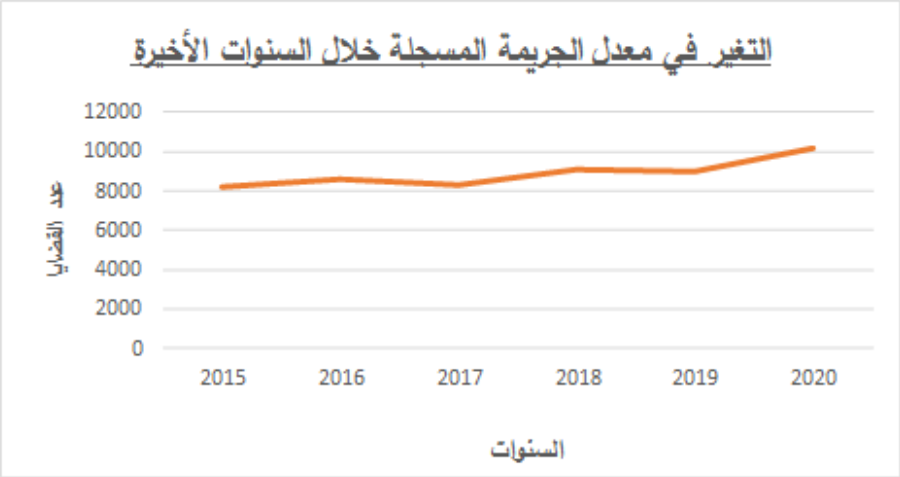

المصدر: إعداد الباحثة /2020

التعليق

من خلال تحليل الجدول 1 والشكل1 يظهر أن عدد القضايا يتزايد خلال السنوات الأخيرة بوتيرة كبيرة، حيث سجلت مصلحة الشرطة القضائية بالأمن المركزي 440 قضية خلال 2015 ليرتفع إلى 928 قضية خلال 2019 وهذا ما يفسر ارتفاع عدد الجرائم في الوسط الحضري، وتفسر هذه الزيادة باتجاه الأفراد نحو السلوك الانحرافي والجريمة مع التطور الحضري الذي يصاحبه التغير في القيم.

كما يبين الجدول أن الجرائم تختلف حسب طبيعتها حيث تحتل الجريمة المعلوماتية المرتبة الأولى في سنة 2019، وتليها في المرتبة الثانية جريمة الإتجار بالمخدرات التي اجتاحت الوسط الحضري من حيث التعاطي والمتاجرة بكل اشكالها، وفي المرتبة الثالثة جريمة السرقة التي تعتبر من الجرائم التي تؤثر على سلامة الأشخاص وممتلكاتهم، أما الجريمة الأخلاقية وجريمة القتل فتقل فيها عدد القضايا في حين تتزايد من سنة إلى أخرى.

ساعد التطور التكنولوجي في ظهور جرائم ابتزاز الأموال والتجسس والتهديد حيث يستخدم المجرم التسجيلات الكهربائية والتلفونية والتقاط الصور بآلات صغيرة الحجم لا يمكن ملاحظتها أو عن طريق الهاتف النقال، خاصة التي تحتوي على مواقف مستهجنة من طرف المجتمع أو مخالفة للقانون، وذلك لغرض الابتزاز خاصة للفئة ذات المراكز الحساسة أو ابتزاز المرأة عن طريق تهديدها بعرض صورها أو فيديوهات غير أخلاقية، كما أن مكان الجريمة عادة ما يكون المدينة أين تكون التكنولوجيا أكثر استخدما من طرف الأفراد،

" لاحظ **فيري** في دراسة لإحصائيات جنائية في فرنسا خلال الفترة بين 1826 إلى 1878 ازدياد معدل الإجرام على نحو مطرد، وأرجع هذه الزيادة إلى التغير الحضاري والاجتماعي والاقتصادي الذي حدث في فرنسا خلال هذه الفترة وخرج باستنتاج مفاده أن الظاهرة الإجرامية تحدث نتيجة تفاعل مشترك لعوامل التغير في البيئة الاجتماعية المحيطة بالفرد كالعادات والتقاليد والمعتقدات الدينية والحياة السياسية والاقتصادية (لخضر زرارة، 2014، صفحة 140) ".

II. الطرق والأدوات

تم جمع الإحصائيات من مصالح الأمن لمدينة تبسة من خلال خلية الإعلام والاتصال بالأمن المركزي

III. خاتمة:

يشكل كل من التغير والتطور ميزة أساسية لمجتمع اليوم، بل إن التغير فيه يمس قيمه الأخلاقية والاجتماعية، والثقافية والسياسية، وهذا التغير أنتجته تفاعلات وعمليات مختلفة من جراء التحضر والانفتاح على العالم، والواقع أن التغير هو نتيجة طبيعية تمس البناء الاجتماعي في مكوناته ووظيفته، وما يهمنا في هذه الدراسة هو تحور هذا التغير إلى اكتساب قيم جديدة، تؤثر على سلوك الأفراد أولا ثم الجماعة ثانيا لتصل إلى المجتمع ككل، وتكون سببا واضحا لسلكه طريق الجريمة والانحراف، كما حاولنا في هذا البحث التركيز على بعض الأسباب التي تعمل على تغير القيم ومحاولة فهم طرق الحماية وإعادة ترسيخ القيم الجديدة.

لقد تم التوصل خلال هذا البحث إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها كالآتي:

- يشهد الوسط الحضري في السنوات الأخيرة ارتفاعا في الجريمة نظرا لانخفاض الروابط الإجتماعية والتغير في القيم.
- إن للتغير القيمي دورا هاما في ارتكاب الفرد للجريمة واتجاهه نحو الانحراف، نظرا لانخفاض الضوابط الإجتماعية والدينية والأخلاقية.
- سيادة القيم المادية على القيم المركزية والانسلاخ عن الجماعة، والتحرر والفردانية، يورث الفرد التمرد والضياع وكسر الروابط الإجتماعية الذي يؤدي إلى الانحراف والجريمة.
- تغير القيم الاستهلاكية ناتج عن اكتساب المجتمع ثقافة استهلاكية جديدة ناتجة عن التحضر والعولمة والانفتاح على العالم مما أكسب الفرد الرغبة في امتلاك الماديات بما فيها الكماليات، مستخدما بذلك جميع الطرق المشروعة وغير المشروعة كالسرقة والإتجار بالمخدرات والجرائم المعلوماتية.
- الاختراق القيمي ناتج عن العولمة والانفتاح على العالم من خلال وسائل الاتصال المختلفة، التي تلاشت من خلالها الخصوصية الثقافية، واكتساب قيم جديدة عالمية أكثر منها محلية، تجعل الفرد داخل العزلة والتهميش والاغتراب عن المجتمع المحلي، ثم الانحراف كنتيجة لذلك.
- من أهم العوامل التي تدفع بالفرد إلى سلوكات دخيلة عن المجتمع، هو التقليد الأعمى، ومحاكات الغير، وضياع القيم الأخلاقية والدينية والمجتمعية وكنتيجة لهذا التغير يمارس الفرد سلوكا انحرافيا تقليد عن ما شاهده وتأثر به، كتعاطي المخدرات والعلاقات الجنسية والجرائم الإلكترونية.
- عندما يصبح الدين مجرد طقوس فارغة من أي محتوى أخلاقي، يتجه الفرد إلى كسر الروابط الإجتماعية، والانحراف والجريمة.
- يعتبر النمو الحضري من أسباب الصراع القيمي، داخل الوسط الحضري.

- يحدث التحضر فتورا في العلاقات الإجتماعية، من خلال كسر الروابط بين الفرد ومجتمعه، مما يولد حالة من الفردانية والتحرر من القيود المجتمعية، مما يجعل الفرد يتجه نحو سلوكات بعيدة عن قيم المجتمع وتعاليم الدين.

التوصيات

انطلاقا من النتائج السابقة يمكن تقديم مجموعة من التوصيات يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

يجب إعادة تكوين الحصانة القيمية والأخلاقية عند الفرد من جديد، من خلال تأصيل القيم الإيجابية، والتي تبعده عن مواطن الانحراف والجريمة والجنوح، من خلال رسم خطة مستقبلية تتمثل فيما يلي:

-تنظيم دورات تكوينية للأسرة في مختلف مراحلها، بدأ بالزواج إلى تربية الأطفال وطرق التعامل مع المراهقين والشباب، من أجل تنشئة اجتماعية أسرية، لترسيخ القيم الأخلاقية والدينية والاجتماعية والثقافية.

- تعزيز وتشجيع دور المؤسسات الثقافية، كالمسرح والسينما، لإدراج محتوى يساهم في ترويج ثقافة قريبة من الثقافة المحلية، لزرع القيم الأصيلة ونبذ القيم الضارة، والمدانة، كالكذب والغش والنميمة والنفاق والأنانية والاتكالية، وحب الذات.

-نشر الوعي من خلال رجال الدين وعلماء الشريعة، من خلال نصح المجتمع وإعادة تفعيل القيم الدينية الأصيلة، التي تدعو إلى الخير والفضيلة والكمال والطهارة، وتوصي بالصدق في القول والإخلاص في العمل، وتنشر العدالة والحرية والمساوات بين الأفراد والجماعات، من أجل نمو المجتمع ورفعته، وسمو شخصية أفراده، وتكوين جيل يتكيف مع المدخلات الحضارية الجديدة، دون التغيير في القيم.

-دعم السلطة السياسية الحاكمة للمجتمع، من خلال سن قوانين صارمة، لردع التجاوزات والسلوكات اللاأخلاقية ، التي تساهم في تدني الأخلاق وترفع قيمة على حساب قيمة أخرى.

- إعادة تشكيل القيم من منطلق اجتماعي وليس اقتصادي، ومراقبة مضمون الإشهار وغربلة محتواه ليتماشى مع قيم وأخلاق المستهلك.

- كذلك وضع رقابة على المحتوى الإعلامي، كالأغاني والأفلام والمسلسلات والحصص، التي تعرض على وسائل الاتصال المختلفة، والتي تحتوي على مضمون لاأخلاقي ومنحرف اجتماعيا وعقائديا.

الإحالات والمراجع:

1. إحسان محمد . علم إجتماع الجريمة. دار وائل للنشر، الأردن، 2008.
2. أمينة كرابية. طبيعة الرابطة الإجتماعية في المجتمع الحضري. ، جامعة وهران، الجزائر، 2017.
3. حميد خروف وأخرون. الإشكالات النظرية والواقع. دار البعث، قسنطينة، 1999.
4. خالد حامد. مدخل إلى علم الإجتماع. الجزائر، جسور للنشر، الجزائر، 2012
5. زينب حميدة بقادة. أثر الوسط الاجتماعي في جنوح الأحداث. أطروحة دكتوراه في علم اجتماع الجنائي، الجزائر، 2008.
6. سليمان ملوكي. التغيير الثقافي ودوره في التنمية البشرية- نموذج مالك بن نبي، 2012.
7. السيد عبد العاطي السيد. علم الإجتماع الحضري. دار المسيرة، عمان، 2017.
8. عبد الرحمان ابن خلدون. مقدمة ابن خلدون. (عبد الرحمان الدرويش، المترجمون) ، دار يعرب، دمشق، 2004.
9. فيكتور فرانكل، الإنسان يبحث عن المعنى. دار القلم، الكويت، 1982.
10. لخضر زرارة. الجريمة والمجتمع. دار وائل للنشر، الأردن، 2014.
11. مالك بن نبي. ميلاد مجتمع، شبكة العلاقات الاجتماعية. دار الفكر، دمشق، 1982.
12. محمد الجوهري وأخرون . المشكلات الإجنماعية. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995.
13. محمد عبد الفتاح محمد. الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمع المحلي. المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، 1996.
14. محمد فاروق العدلي. التنشئة الاجتماعية للطفل. حولية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، 1984.
15. هربرت ديفيد. جغرافية الجريمة الحضرية. الدار العربية للعلوم، بيروت، 2001.